برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 2005/1/31 -2005/2/2

ملخَّص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2005

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.1/2005/13).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انتيرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2005/14
10 June 2005
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2005/EB.1/1 القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة 1

قضايا السياسات

2005/EB.1/2 تعريف حالات الطوارئ 3

2005/EB.1/3 الانسحاب من حالات الطوارئ 3

2005/EB.1/4 التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 5

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2005/EB.1/5 الإطار المالي لتنفيذ الأولوية الاستراتيجية 5 6

2005/EB.1/7 استعراض أساليب العمل: تمويل رأس المال العامل 7

2005/EB.1/8 برنامج العمل المقترح للمراجع الخارجي لفترة السنتين 2004-2005 8

2005/EB.1/9 تقرير المراجع الخارجي بشأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي في **البرنامج** 8

تقارير التقييم

2005/EB.1/12 مذكرة معلومات عن تنفيذ توصيات خطة تقييم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش 9

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

2005/EB.1/13 ملخص تقرير تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أفغانستان 10233 10

المسائل التشغيلية

حافظة مشروعات إقليم شرق ووسط أفريقيا

2005/EB.1/14 الزيادات في ميزانية الأنشطة الإنمائية - البرنامج القطري لإثيوبيا 10208.0 - النشاط 2 11

2005/EB.1/15 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس لإقرارها - أوغندا 10121.1 11

2005/EB.1/16 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 10362.0: ملحق تكميلي 11

حافظة مشروعات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2005/EB.1/17 العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس لإقرارها - كولومبيا 10366.0 12

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي 13

حافظة مشروعات إقليم آسيا

2005/EB.1/18 استجابة برنامج الأغذية العالمي لكارثة التسونامي 14

حافظة مشروعات إقليم غرب أفريقيا 15

مسائل التنظيم والإدارة

2005/EB.1/21 ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم 16

مسائل أخرى

2005/EB.1/23 تقرير شفهي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي 17

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2005/EB.1/1)

1- استجابة لطلب تقديم إحاطة عن استجابة **البرنامج** لكارثة أمواج تسونامي في منطقة المحيط الهندي، استهل المدير التنفيذي ملاحظاته بتحديد إجراءات وخطط **البرنامج** المتعلقة بتلك الكارثة.

2- وشدد المدير التنفيذي على أن عنصر المفاجأة وحجم الأحداث كان مروعا، ولكن استجابة المجتمع الدولي كانت مشجعة، حيث قامت الحكومات والمنظمات وعموم الجمهور بجمع 7 مليارات دولار أمريكي. وبدأ **البرنامج** استجابته في غضون 48 ساعة من وقوع الكارثة: وتم توفير الأموال النقدية من حساب الاستجابة العاجلة، واستُخدمت أرصدة الأغذية القطرية، وحُوّل مسار السفن المحملة بشحنات المساعدات الإنسانية إلى منطقة الكارثة. وقدمت القوات العسكرية في عدة بلدان دعما لوجستيا بالغ الأهمية، خاصة في توصيل الأغذية إلى المناطق التي تعذر الوصول إليها. وسوف يضطلع **البرنامج** بجانب كبير من تلك المسؤولية بعد استقرار الأوضاع. وكانت شبكة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى قد بدأت بالفعل التصدي للكارثة. وقد مُولت العمليات بشكل جيد، وسيوجَه أي تمويل فائض لتلبية الاحتياجات الماسة، شريطة موافقة الجهات المانحة. وأكد المدير التنفيذي للمجلس أن العمليات المحاسبية ستتسم بالشفافية الكاملة.

3- إلا أن جزءاً من التحدي الذي واجهه **البرنامج** كان يكمن في عدم الانصراف عن الكوارث الأخرى الأقل بروزاً أمام الجمهور العام. والرسالة التي كشفت عنها الاستجابة لكارثة تسونامي هي أن العالم يُعنى بالسكان المعرضين للخطر وأنه سيسهم في تحسين حياة الفقراء والجوعى.

4- وحدد المدير التنفيذي بعد ذلك القضايا الاستراتيجية الأخرى التي يواجهها **البرنامج**. فقد كشفت استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرا عن أن الفقر والجوع يمثلان قضيتين رئيسيتين في نظر القادة وعموم الجمهور. ويتطلب الأمر تحركا على مستوى العالم لمعالجة قضية الجوع، خاصة بين الأطفال. وتتطلع الأمم المتحدة إلى **البرنامج** ليحتل موقع القيادة في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

5- وأما الحالة في دارفور فهي خطيرة، وتمثلت أهم المعوقات في الصعوبات اللوجستية وانعدام الأمن، ولكن **البرنامج** تمكن من الوصول إلى 1.5 مليون شخص من بين المليونين المستهدفين. وعمل **البرنامج** في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة لتوفير الرش المقاوم للجراد في غرب أفريقيا، وإن كان من المحتمل تكرار مشكلة الجراد في عام 2005. ويعتبر الوضع في الجنوب الأفريقي من أخطر الأوضاع في العالم. ونتيجة للتهديد الثلاثي، انخفض متوسط العمر المرتقب في الإقليم بنحو 22 عاما؛ ويوجد من بين كل خمسة أطفال طفل يتيم بسبب الإيدز. وتمثلت الحاجة في زيادة التنسيق إلى أقصى حد من أجل تحسين فعالية معالجة المشاكل. وأتاحت تلك الأوضاع الفرصة أمام الأمم المتحدة لتحسين وتنسيق طرائق عملها. وفي العراق، سلم **البرنامج** عملياته لوزارة التجارة، ولكنه يتوقع الاضطلاع في المستقبل بدور في تقديم الأغذية للضعفاء من النساء والأطفال. ولم يرد ذكر **للبرنامج** في التجاوزات المزعومة المقترنة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

6- وحضر المدير التنفيذي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس والمؤتمر الذي عقد في كوبي في اليابان حول الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، ونظم الإنذار المبكر المرتبطة بها. وقد تم فتح وتشغيل موقع شبكي جديد للمعلومات المتعلقة بالأزمات. ومن الجاري استعراض أساليب التنفيذ بغرض زيادة الكفاءة حتى يتسنى مساعدة عدد أكبر من الأشخاص بوتيرة أسرع وبنفس مستوى الموارد. وأنشئت لجنة المراجعة الجديدة بغية إجراء عمليات مراجعة لجميع المكاتب القطرية كل ثلاث سنوات. وتمت زيادة عدد موظفي الأمن في جميع أنحاء العالم، وتركيب أغشية واقية لمنع تهشم الزجاج في جميع مباني **البرنامج**. ولم تصادق الجمعية العامة على تمويل الأمن مركزيا من ميزانية الأمم المتحدة، ولذلك ستزداد تكاليف الأمن التي يتحملها **البرنامج**.

7- وشدد السيد موريس على أهمية الشراكات وتحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء. وسلط الضوء على أهمية ظهور بلدان مانحة جديدة وزيادة التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية القائمة، ويتمثل أحد جوانبه في تقليل الاعتماد على أكبر جهة مانحة وحيدة **للبرنامج**. وتزايدت أهمية الدعم المقدم من القطاع الخاص وبلغت مستويات غير مسبوقة للتصدي لكارثة أمواج تسونامي في منطقة المحيط الهندي. وسعى **البرنامج** إلى إبراز صورته من خلال المواقع الشبكية المتعددة اللغات ومن خلال وسائل الإعلام. وسوف تستمر أنشطة "السير في العالم" على أمل زيادة وتحسين صورة **البرنامج** في جميع أنحاء العالم. وأعرب المدير التنفيذي عن تقدير **البرنامج** لكل أولئك الذين ساندوه بالتبرعات. على أن الحاجة إلى التبرعات مازالت ملحة في كثير من العمليات.

8- وأشاد المجلس ببيان المدير التنفيذي على ما اتسم به من إيجاز ووضوح. ووافق المجلس بالإجماع على الإجراءات السريعة التي اتخذها **البرنامج** للتصدي لكارثة تسونامي. على أن العديد من الأعضاء شددوا على ضرورة عدم نسيان حالات الطوارئ الأخرى التي يتصدى لها **البرنامج** مثل حالات دارفور، وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي وبلدان وسط

وشرق أوروبا، وأكد على ضرورة تلخيص الدروس المستفادة حتى يتسنى تطبيقها في أماكن أخرى؛ وتم الاعتراف بالحاجة إلى الانتقال من أنشطة الإغاثة إلي الأنشطة الموجهة نحو التنمية. وشدد المجلس على أهمية استمرار تركيز جهود **البرنامج** على تحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وطلب عدة أعضاء إتاحة الفرصة للمدير التنفيذي لإحاطة المجلس بأفكاره حول العمل نحو تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية الذي من المرجح أن يقوم **البرنامج** في إطاره بدور صدارة له ولآليته.

9- وطلب العديد من الأعضاء من الأمانة عرض وثيقة للمناقشة حول الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية في حالات الكوارث الطبيعية. وذكّر الرئيس المجلس بأن الموضوع من المحتمل أن يناقش في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية الذي سيعقد في يناير/كانون الثاني 2006. ووجهت دعوة لاقت دعما واسع النطاق لعقد اجتماع على المستوى الوزاري لتسليط الضوء على **البرنامج** وإبراز صورته في الساحة السياسية. وكان هناك اقتراح بأن يصبح هذا الاجتماع سمة منتظمة للجدول الزمني للمجلس. وتم اقتراح زيادة استخدام وسائل الإعلام لإبراز صورة **البرنامج** بوصفه وكالة إنسانية رائدة.

10- وشدد العديد من الأعضاء على أهمية التمويل المتعدد الأطراف وطرائق التمويل الجديدة باعتبارها وسيلة لزيادة كفاءة ومرونة تدخلات **البرنامج**. وأعرب العديد من الأعضاء عن تهنئتهم للأمانة على تحسينها لأساليب العمل. كما لاحظ العديد من الأعضاء الحاجة إلى زيادة توسيع قاعدة المانحين والاستفادة من التمويل المقدم من القطاع الخاص. وأشاروا إلى أن التحسينات في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة زيادة التنسيق والسياسات المشتركة بين الوكالات من شأنها أن تُسهم أيضا في زيادة فعالية التدخلات. ورحب الأعضاء بعمل مجموعة بوسطن الاستشارية في هذا المضمار.

11- وسلم المجلس بأن دقة تقديرات احتياجات الطوارئ وموثوقية تقديرات المساهمات تمثل أدوات أساسية لتحسين الاستعداد والفعالية، والحد من هشاشة الأوضاع، كما يعتبر تعزيز الرصد والتقييم مهما في هذا الصدد. وثمة حاجة إلى زيادة وتحسين المعلومات عن الكوارث الطبيعية من حيث التأهب والتخفيف من آثار تلك الكوارث التي ليست مجرد كوارث محلية. وينبغي تطبيق عمل اجتماع كوبي. وطرح أحد الأعضاء فكرة المخطط العالمي للتأمين ضد الكوارث. وشدد العديد من الأعضاء على أن التخلف المتراكم على مر السنوات يشكل عاملا رئيسيا لتفاقم آثار الكوارث، وشددوا على الدور المهم لبناء القدرات في العمل على تحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

12- وشدد العديد من الأعضاء على أهمية إبلاغ الجهات المانحة أولا بأول بالمعلومات المتعلقة بالمسائل الإنسانية والتماس أرائها وأراء الجهات المانحة حول هذه المسائل؛ كما سلطوا الضوء على أهمية العمل مع الحكومات، خاصة في العمليات الموجهة نحو الإنعاش. وأثنى الأعضاء على سياسة الشراء محليا وإقليميا. وأعرب أحد الأعضاء عن اعتقاده بأنه ينبغي **للبرنامج** العمل مع منظمة التجارة الدولية حول هذه المسألة، ولفت الانتباه إلى ضرورة توخي الحذر لتفادي تعطيل سبل الوصول إلى الأسواق المحلية، خاصة في الحالات التي تقدم فيها تبرعات عينية. ولاحظ بعض الأعضاء الحاجة إلى دراسة دور المعونة الغذائية في حالات الطوارئ. وشدد المجلس على أن من الأساسي لتحقيق مهمة **البرنامج** تطبيق نهج كلي وإرساء شراكات مع الوكالات والهيئات الأخرى/ مثل المفوضية الأوروبية التي بات وشيكا الانتهاء من إقامة شراكة استراتيجية معها.

13- وأعرب النائب الأول للمدير التنفيذي عن تقديره لكلمات الثناء على **البرنامج** وشدد على أن التصدي لكارثة تسونامي لم يصرف **البرنامج** عن عمله في حالات الطوارئ الأقل وضوحا. وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من حكومات المنطقة. ورحب باقتراح عقد اجتماع على المستوى الوزاري. وقال إن الأمانة سوف تنظر في المسألة وتصدر توصياتها بشأن التوارخ الممكنة. ولاحظ أنه على الرغم من أن أعمال الإنعاش لم تحظ في كل الأوقات بالتمويل الكافي، فإن ثمة قرائن مناسبة على أن برامج التنمية ساهمت في الحد من أثر حالات الطوارئ، حيث مالت المجتمعات المحلية الأكثر نمواً إلى التعافي من الكوارث بفعالية أكبر. ووافق السيد Graisse على استيعاب الدروس المستفادة من كارثة تسونامي وتطبيقها في عمليات **البرنامج**. ومازال العمل جاريا لزيادة التناغم والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالبرامج الأصغر. وأحاط بالحاجة إلى تحسين تحديد الأدوار. وقال إن دور المعونة الغذائية في حالات الطوارئ يتفاوت تبعا للظروف، وهو يخضع لاستعراض من الأمانة. ولاحظ الحاجة إلى إبراز صورة **البرنامج**. فكثيرا ما تبرز المنظمات غير الحكومية لأنها تأتي في نهاية سلسة الأغذية. وسوف يتحدث المدير التنفيذي أمام المجلس في الوقت المناسب عن أفكاره لتحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

14- واقترح الرئيس منح هيئة المكتب اختصاصات عقد الاجتماع الوزاري، وأن ترفع تقريرها إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2005. كما اقترح الرئيس مواصلة مناقشة مسألة الانتقال إلى التنمية مع الأمانة وهيئة المكتب وأن يُقدم تقرير عنها إلى المجلس في حينه.

قضايا السياسات

- تعريف حالات الطوارئ (2005/EB.1/2)

- الانسحاب من حالات الطوارئ (2005/EB.1/3)

15- لاحظت الأمانة أثناء عرض الوثيقتين أن **البرنامج** ملتزم بعرض مجموعة من قضايا السياسات في فترة السنتين 2004-2005، بما في ذلك استمرار ملاءمة التعريف الحالي لحالات الطوارئ الذي يرجع تاريخه إلى عام 1970. وحددت البنود الحالية السياق العام لاستجابات **البرنامج** واستراتيجياته المتبعة في حالات الطوارئ لكفالة انسحابه منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

16- وخلصت الأمانة إلى أن التعريف الحالي لحالات الطوارئ يعتبر سليماً بدرجة كبيرة، ولكن سيتم صقله عن طريق إدخال تعديلات طفيفة عليه حتى يعبر عن الممارسات الحالية وآخر السياسات المطبقة في **البرنامج**. وتشمل تلك التعديلات التشديد على إنقاذ وحماية سبل العيش، والاعتراف بدور **البرنامج** في حالات الطوارئ المعقدة على النحو الذي حددته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسلطت الأمانة الضوء على أهمية عملية تقدير احتياجات الطوارئ في تحديد ملاءمة المعونة الغذائية في حالات الطوارئ، ولاحظت أن الاستجابة لحالات الطوارئ ليست مناسبة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المزمن. كما لاحظت الأمانة أن سمات الطوارئ البطيئة الظهور توجد أيضاً في المجتمعات المتضررة من فيروس/ مرض الإيدز، ولكن سيلزم في تلك الحالات التصدي لها من خلال تدابير أطول أجلا في العادة من عمليات الطوارئ.

17- وحددت الوثيقة المتعلقة بحالات الطوارئ الحالية الاستراتيجيات العامة لما يلي: (1) طريقة الانسحاب التدريجي من العمليات، أو (2) طريقة تحويل الاستجابات لحالات الطوارئ إلى تدخلات أكثر فعالية على الأجل الأطول، عند اللزوم. وينبغي أن يكون الهدف الشامل الذي يتوخاه **البرنامج** من الاستجابة لحالات الطوارئ هو استرداد ما فقدته المجتمعات المدنية. وعند العودة إلى المستويات السابقة للأزمة، قد لا يمثل **البرنامج** بالضرورة الجهة الفاعلة الرئيسية، ولكنه قد يساند المنظمات الأخرى أو الحكومات. ويمكن في بعض الأحيان استخدام الاستجابة لحالات الطوارئ لمعالجة الأسباب الأصلية لانعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن تتجاوز محصلة الاستجابة للطوارئ العودة إلى حالة الضعف السابقة.

18- وطُلب من المجلس الموافقة على إضافة التعريف المنقح لحالات الطوارئ إلى "الإطار الموحد لسياسات **البرنامج**"، وإضافة بيان يتعلق بحالات الطوارئ القائمة إلى موجز سياسات **البرنامج**. وأقر المجلس بأهمية هاتين الوثيقتين في توضيح مسألة الاستجابة لحالات الطوارئ، وأعرب عن ثقته في العمل الذي قامت به الأمانة في إعداد الوثيقتين.

19- وفيما يتعلق بتعريف حالات الطوارئ، تردد بعض الأعضاء في تبني صيغة الطوارئ المعقدة على النحو الذي جاء في تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتي لا تعبر عن موافقة رسمية من جانب هيئة حكومية دولية. ورأوا أن التعريف ينبغي أن يتيح المرونة اللازمة لأنشطة **البرنامج**. وأثار بعض الأعضاء شواغل تتعلق بمصطلح "الأزمة الاقتصادية" وعدم الإشارة صراحة في التعريف إلى تقدير الاحتياجات ومسألة مدى ملاءمة المعونة الغذائية. وفيما يتعلق بمصطلح "الأزمة الاقتصادية"، لاحظ المجلس أن هذا المصطلح قد لا يكفي لتعريف حالة الطوارئ: يمكن، مثلا، الإشارة إلى توقف الأسواق أو نظم التوزيع. ولاحظ بعض الأعضاء أن حالة الطوارئ لا تقتضي بالضرورة معونة غذائية، وأنه ينبغي الاستناد إلى تقديرات احتياجات الطوارئ عند البت في استخدام المعونة الغذائية.

20- وفيما يتعلق بالانسحاب من حالات الطوارئ، أعرب المجلس عن تقديره للوثيقة وما أثارته من نقاش. واقترح أعضاء المجلس أنه ينبغي **للبرنامج** عند تخطيط وتنفيذ استراتيجيات الانسحاب أن يستخدم تقديرات احتياجات الطوارئ، وأن يضع معايير واضحة للانسحاب، وأن يشدد بشكل متزايد على استعادة سبل العيش وتوطيد الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، عند التخطيط لتعزيز الإنعاش. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من أن العودة بالمجتمعات المحلية إلى مستويات ما قبل الأزمة قد تمثل هدفا يتعذر على **البرنامج** تحقيقه بمفرده. وساد شعور بأنه ينبغي **للبرنامج** أن يركز أكثر على أهمية الشراكات، ولاسيما العمل في إطار الاستراتيجية الحكومية الشاملة للإنعاش والتنمية. وتم تشجيع **البرنامج** عموما على أن يركز على زيادة قدرة الأشخاص الضعفاء على تلبية الاحتياجات المطلوبة لسبل عيشهم والصمود في وجه الأزمات المقبلة. وأضاف أعضاء المجلس أن التغلب على أسباب الطوارئ ينطوي في كثير من الأحيان على التزام سياسي. ولوحظ أن الوثيقة تدعو **البرنامج** إلى الاضطلاع بدور في المناصرة. كما تم التشديد على أهمية أداء نظم الإدارة القائمة على النتائج في تحديد خط الأساس اللازم للقرارات المتعلقة بالانسحاب.

21- ورحبت الأمانة باهتمام المجلس، وأعربت عن التزام **البرنامج** بالاستجابة للطوارئ والانسحاب منها بطريقة منهجية. وكررت الأمانة أن التعريف المقترح لحالات الطوارئ ليس محاولة لتغيير ممارسات **البرنامج**، بل هو خطوة نحو تحقيق الاتساق بين التعريف وبين الممارسات الجارية في **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المنفذين. وقد شاع استخدام مصطلح "الطوارئ المعقدة"، وذلك مثلا في مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، لأكثر من عشر سنوات. وينبغي أيضا النظر إلى وثيقة تعريف حالات الطوارئ بوصفها خطوة أولى وليس باعتبارها سياسة شاملة لحالات

الطوارئ. ويتم استكمال التعريف بتقديرات احتياجات الطوارئ وغيرها من سياسات الطوارئ، بما في ذلك سياسات الطوارئ التي سينظر فيها المجلس في وقت لاحق من عام 2005.

22- وفيما يتعلق باستراتيجيات الانسحاب، أوضحت الأمانة أن **البرنامج** يعترف بأن العودة بالمجتمعات المحلية إلى مستويات ما قبل الأزمة يمثل الهدف الشامل للاستجابة لحالات الطوارئ، ولكنه ليس محصلة يمكن **للبرنامج** أن يحققها بمفرده. ويتفاوت دور المعونة الغذائية تبعا لكل حالة. ولاحظت الأمانة أن الحكومات تضطلع بدور أساسي في تلك العملية. وسيجري إعداد إرشادات بشأن استراتيجيات الانسحاب حالما يتم اعتماد السياسة. وسوف تصاغ معايير الانسحاب من مشروعات معينة على أساس كل حالة على حدة.

23- وبعد إجراء مشاورات، قام المجلس بالتداول بشأن إدخال تعديلات على نصوص مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين ثم اعتمدهما بالصورة المعدلة.

التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2005/EB.1/4)

24- أثنى المجلس على الأمانة لجودة التقرير، وإن كان يدرك أنه أول تقرير، وأن العمل سيتواصل في هذا المجال. وأعرب المجلس عن شعوره بأنه قد يكون من المفيد تغيير شكل التقرير وهيكله، وأنه ينبغي أن يحتوي على المزيد من مناقشة تأثير أنشطة **البرنامج**. كما علق المجلس على عدة موضوعات، وبالأخص الانخفاض في التمويل متعدد الأطراف، ومساهمة **البرنامج** في متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والتغذية المدرسية، والتعاون في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية.

25- ورداً على التعليقات التي قالت أن التقرير جاء "على وتيرة واحدة"، وأضاع فرصة إبراز ما حدث من تقدم أو تغيير في **البرنامج** أثناء العام، لاحظت الأمانة أن هناك بعض القيود تعترض سبيل تغيير الشكل الذي حدده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتقرير. ومع ذلك، فقد رحبت الأمانة بالاقتراح الذي يدعو إلى أن تحتوي الموجزات التنفيذية للتقارير المقبلة على التطورات التي تستحق الاهتمام. كما وافقت الأمانة على أنه من الممكن تشاطر الخطوط العريضة لأي تقرير مسبقاً مع هيئة المكتب لتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

26- وفي الوقت الذي وافقت فيه الأمانة على أن قياس تأثير أنشطة **البرنامج** هو هدف مشروع، فإنها أوضحت أن هذا الهدف ينطوي على تحديات خطيرة، إذ أن معايرة تأثير الأنشطة على نطاق **البرنامج**، مسألة صعبة للغاية. فالأمر بحاجة إلى أدوات أفضل، وإلى تحسين رفع التقارير من المكاتب الميدانية التي تنوء بالفعل تحت عبء الطلبات الكثيرة لرفع التقارير. واقترحت الأمانة النظر إلى الأنشطة في هذا المجال في إطار ترشيد عملية كتابة التقارير.

27- وبالنسبة للتعليق على الموارد، وبالأخص اتجاه التمويل المتعدد الأطراف إلى الانخفاض فيما بين عام 2002 و2003، ذكّرت الأمانة المجلس بأن الشكل المتفق عليه للتقرير يتطلب مناقشة الموارد، لكن الوسيلة الأساسية للإبلاغ عن جمع الأموال هي تقرير الأداء السنوي **للبرنامج**. ونظراً للاتفاق على عرض التقرير على المجلس في دورته العادية الأولى بدلاً من الدورة السنوية، فإن التقرير الحالي يحتوي على بيانات غير كاملة عن عام 2004. وفي ضوء ذلك، سيكون من المناسب إجراء مناقشة حول التمويل في الدورة السنوية القادمة عندما تتوافر إحصاءات كاملة. وأقرت الأمانة بأن انخفاض التمويل متعدد الأطراف مسألة تثير القلق الشديد، ولكنها أشارت إلى أن هناك أيضاً اتجاهات إيجابية، مثل زيادة المساهمات في عام 2003، واتساع قاعدة الجهات المانحة.

28- وبالنسبة للتعليق بأن أنشطة **البرنامج** في مجال التغذية المدرسية ينبغي أن تشكل جزءاً مكملاً لبرنامج اليونيسيف واليونسكو، أوضحت الأمانة أن ذلك هو ما يحدث بالفعل. فقد حدثت زيادة في نطاق تغطية البرامج المدرسية المشتركة بين **البرنامج** واليونيسيف من 25 بلداً في عام 2003 إلى 37 بلداً في عام 2004.

29- وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، ذكرت الأمانة أن **البرنامج** نفذ أنشطة في مجال التنسيق والتبسيط، لاسيما في جنوب أفريقيا. وهذا الاستعراض واستجابة **البرنامج له** مسائل جديرة بالمناقشة في دورة تالية.

30- واستجابة من الأمانة للتعليقات بشأن ضرورة تحسين المشاركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وافقت على أن التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية له أهمية ولكنها ذكرت أن الأولويات الاستراتيجية **للبرنامج** أصبحت أقل تركيزاً على الجوانب الزراعية عما قبل، وأن التعاون مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية هو الأنسب في كثير من الحالات. وأعربت الأمانة عن تقديرها للاقتراح الخاص بأن يتوسع **البرنامج** في تعاونه مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو التعاون الذي يتركز الآن في آسيا بصفة أساسية، بحيث يمتد إلى أقاليم أخرى. ولاحظت أن التحدي الماثل أمام هذا التعاون هو الاختلاف بين الطبيعة المركزية الشديدة للصندوق والطبيعة اللامركزية لأنشطة **البرنامج**. وسوف يتعاون **البرنامج** مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومع منظمة الأغذية والزراعة في الأنشطة المتعلقة بمؤتمر القمة للألفية من أجل إبراز قضية الفقر، وأعربت الأمانة عن يقينها بأن جهود

المنظمات الثلاث في استقطاب التأييد لقضايا الفقراء أمر له قيمته الخاصة. أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فإن **للبرنامج** أكثر من 400 1 شريك من هذه المنظمات، وأصبح بحاجة إلى معرفة كيفية الحصول على أقصى قدر من الكفاءة والمكاسب من هذا التعاون.

31- أقر المجلس التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الإطار المالي لتنفيذ الأولوية الاستراتيجية 5 (2005/EB.1/5)

32- قدمت الأمانة الوثيقة، التي تعبر عن المرحلة الثانية من تعميم بناء القدرات، مشددة على أنها تكاد تكون مطابقة للنص الذي نظرت فيه المشاورات غير الرسمية التي عقدت مؤخراً؛ وأوضحت أن الغرض منها توفير آلية قانونية لقبول المساهمات وصرفها في مجال بناء القدرات وأنها أخذت في الاعتبار ضرورات استرداد التكاليف بالكامل والشفافية.

33- لاحظ أعضاء المجلس، لدى ترحيبهم بالوثيقة، أنها تعرض إطاراً مؤقتاً يمكن البناء عليه وأعربوا عن تطلعهم إلى استعراض سياسة **البرنامج** المالية الأوسع نطاقاً التي من شأنها أن تقود إلى إطار مستقر للتمويل. وشددوا على أهمية نقل القدرات إلى الشركاء المحليين. وطلب بعض الأعضاء الحصول على تأكيدات بأن الإطار المقترح لن يزيد نفقات التشغيل.

34- أكدت الأمانة أن تكاليف الدعم لن تزيد؛ وأوضحت أن نفقات التشغيل تختلف من عملية لأخرى، إلا أن الاستثمار في بناء القدرات سيسفر عن زيادة القيمة المضافة.

استعراض أساليب العمل: تمويل رأس المال العامل (2005/EB.1/7)

35- في أعقاب سلسلة من المشاورات غير الرسمية، التمست أمانة **البرنامج**، في إطار استعراضها لأساليب العمل، موافقة المجلس على إدخال تعديلات على النظام المالي تعد ضرورية لضمان استخدام الموارد بصورة أكثر فعالية، وزيادة توافر الأغذية في الوقت المناسب من أجل زيادة تسليم الأغذية بنسبة 15 في المائة. وكان **البرنامج**، بموافقة من المجلس، قد شرع في تنفيذ خمسة مشروعات رائدة في عام 2004 بتمويل من احتياطي التشغيل، على أساس المساهمات المتوقعة. وفي ضوء التأثير الكبير لهذه المشروعات، طلبت الأمانة أن يوافق المجلس على إدخال تعديلات على اللائحة المالية من أجل توفير تمويل رأس المال العامل لمبادرات **البرنامج** في المستقبل حتى يستطيع **البرنامج** أن يتحمل النفقات أثناء إعداد المشروعات ليتمكن من توفير الإمدادات الغذائية.

36- وقامت الأمانة بإبلاغ المجلس بأن تمويل رأس المال العامل سوف ينفذ إلى جانب تحسين أساليب العمل – العناصر الأساسية – لتفادي أي نقص في الإمدادات الغذائية، وتلافي أي أرصدة في نهاية المشروعات. واقترحت الأمانة إنشاء اعتماد لرأس المال العامل، بحد أقصى قيمته 180 مليون دولار من الموارد الداخلية، مع استخدام هذه الموارد مقابل المساهمات المتوقعة. ووضعت الأمانة الخطوط العريضة لاستراتيجية لإدارة المخاطر، مع ملاحظة أن أي عمليات شطب ستقيّم بعدد المستفيدين الذين يحصلون على الأغذية لا بالخسائر النقدية. وستكون المخاطر محصورة، حيث ستعادل ثلث احتياطي التشغيل، الذي يمكن للمجلس تعويضه من الفوائد السنوية ومن الحساب العام. وتشمل آليات الحد من المخاطر، برنامج زمني محدد لتسديد القروض، وإمكانية إنهاء القروض بعد تحقيق المشروعات 80 في المائة من الدخل المتوقع، والشطب الفوري في حالة عدم تلقي التبرعات. كما نُوقشت مسألة التحسينات الممكنة في توزيع التبرعات العينية.

37- وحتى يمكن ملء خطوط الإمدادات الغذائية أثناء إعداد المشروعات، اقترحت الأمانة إدخال تعديلات جديدة على اللائحة المالية بحيث يمكن شراء الأغذية المتوقعة قبل بدء المشروع بثلاثة أشهر، ليكون تسليم الأغذية متسقا مع مستوى التبرعات المتوقعة. وستتم عملية الإبلاغ الروتينية في إطار وثائق المشروع، والتقارير السنوية، والتقارير السنوية للجهات المانحة. وبعد موافقة المجلس، سوف تلتمس موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على هذه التعديلات، كما سيجري الشروع في تقييم هذه الإجراءات في عشرة مشروعات رائدة إضافية خلال 18 شهراً.

38- وأعرب المجلس عن تقديره للشرح والتوضيح اللذين قدمتهما الأمانة عقب المشاورات غير الرسمية السابقة، وأثنى على الأمانة لتقديمها هذه الوثيقة الهامة. وأعرب أعضاء المجلس عن رغبتهم الشديدة في التأكد من المخاطر المعقولة وإجراء مشاورات مستمرة. وطلب عدة أعضاء تخفيض عدد البرامج الإضافية التي تعمم فيها هذه الإجراءات مبدئياً من عشرة إلى سبعة، تقليلاً للمخاطر وحتى يمكن عمل عدد أكبر من التقديرات الأولية لنتائجها. وطلب بعض الأعضاء أن يأخذ **البرنامج** بعين الاعتبار تنظيم زيارة ميدانية لمشروع من المشروعات الرائدة لاستعراض أساليب العمل قبل انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. فتقارير سير العمل المنتظمة وزيادة فرص الحصول على بيانات مالية وتوقعات الجهات المانحة، سوف تضمن لأعضاء المجلس تحقيق الشفافية وقدراً كافياً من إدارة المخاطر. كما أكد المجلس على أن مرونة الجهات المانحة سوف تكون بالغة الأهمية، لأن بعض الجهات المانحة تتحمل مسؤولية أكبر من غيرها في تجديد موارد

الحساب العام. كذلك شدد المجلس على أن إتاحة الجهات المانحة للمعلومات والمرونة، وتوافر المساهمات، لاسيما التبرعات النقدية، أدوات حاسمة لنجاح استعراض أساليب العمل في **البرنامج**. كما طلب المجلس أن تحتفظ الأمانة بالمخاطر السنوية في حدود 20 مليون دولار، أي ثلث الاحتياطي السنوي تقريبا، وأن يمارس المجلس إشرافه طوال عملية التنفيذ، على أن يظل **البرنامج** محتفظاً باتصالاته مع الجهات المانحة لتفي بالتزاماتها، وأن يكتسب ثقة هذه الجهات المانحة بتقارير يوثق بها وتتسم بالشفافية.

39- ووافقت الأمانة على اقتراحات المجلس بتقليل عدد المشروعات الإضافية التي تعمم فيها الإجراءات الجديدة وضرورة رفع التقارير بانتظام إلى المجلس وعدم تجاوز المخاطر لما يعادل 20 مليون دولار، وكررت أن أي قرض لا يُسدد سيظهر في شكل زيادة في عدد المستفيدين الذين يحصلون على أغذية. وستنظم عملية التصويت بالمراسلة على ملء خطوط الإمدادات الغذائية بحيث يجري إقرارها من جانب المجلس على أساس عدم الاعتراض بالنسبة لأي تمويل يقل عن 20 مليون دولار. وسوف تُعقد مشاورات غير رسمية إضافية بعد دورة المجلس لإعطاء الأعضاء معلومات جديدة عن التبرعات المتنبأ بها، وإدارة المخاطر، ولمناقشة الدروس المُستفادة. وسيعمل **البرنامج** مع الجهات المانحة من أجل التنبؤ بالتبرعات على أساس غير رسمي، والسعي لتعظيم المرونة لدى الجهات المانحة. ورداً على طلب من المجلس بإدراج أحد بلدان أمريكا اللاتينية ضمن البلدان التي ستعمم فيها الإجراءات الجديدة، أوضحت الأمانة أن الإجراءات الجديدة ستعمم حيثما كان التدريب والإعداد الكافيان يسمحان بذلك، مع تحديد الأولويات على أساس المناقشات التي تدور في المجلس.

40- ووافق المجلس، بالشرط الذي سبق مناقشته، على إدخال تعديلات على المادة 10-8 من اللائحة المالية بإنشاء سلفة لرأس المال العامل بحد أقصى 180 مليون دولار، والمادة 10-6 من نفس اللائحة بإمكانية استخدام احتياطي التشغيل لتغطية سلف رأس المال العامل المقدمة على أساس المساهمات المتنبأ بها، والمادة 8-1 بإمكانية تكبد النفقات أثناء إعداد المشروعات.

- برنامج العمل المقترح للمراجع الخارجي لفترة السنتين 2004-2005 (2005/EB.1/8)

- تقرير المراجع الخارجي بشأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي في البرنامج (2005/EB.1/9)

41- لخص المراجع الخارجي برنامج العمل المقترح لفريقه في فترة السنتين 2004-2005. وأوضح أن العمل سيشمل استعراض ما يلي: (1) آثار وفوائد تحول **البرنامج** نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ (2) تطوير وتحديث شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) واستخدامها بانتظام في الميدان؛ (3) جوانب الاتصالات في تكنولوجيا المعلومات (نظام FITTEST)؛ (4) الإدارة القائمة على النتائج؛ خسائر ما بعد التسليم؛ (5) متابعة إجراءات الإدارة بشأن توصيات المراجع الخارجي.

42- وأشار المراجع الخارجي بعد ذلك إلى تقريره عن معايير إعداد التقارير المالية في **البرنامج**، وحدد الأسباب وراء ضرورة تطبيق **البرنامج** للمعايير المحاسبية الدولية أو معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بدلا من مواصلة استخدام المعايير المحاسبية الموحدة للأمم المتحدة. وأشار إلى أن الإدارة السليمة تعتمد على نظم الرقابة الداخلية والمساءلة الموثوقة. وسوف يستفيد **البرنامج** كثيرا من الشفافية التي سيحققها إعداد التقارير المالية الواضحة، بالنظر إلى اعتماده على الدعم المقدم من الجهات المانحة والحاجة إلى استمرار الثقة العامة في أنشطته. وذكر أن منظومة الأمم المتحدة تتحول إلى استخدام المعايير الخارجية المستقلة، وأن تطبيق أي من هاتين المجموعتين من المعايير سيكفل مواصلة الالتزام بمعايير الأمم المتحدة. ولذلك أوصى المراجع الخارجي بأن تُطبق من حيث المبدأ المعايير المحاسبية الدولية أو معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وأكد أنه سيقدم التوجيه والدعم في حال قبول تلك الخطوة.

43- وردا على تعليقات أعضاء المجلس، وافق المراجع الخارجي على أن تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث يجري بالفعل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، تؤكد أن التحول نحو تطبيق هذه المعايير يمثل اقتراحا منخفض المخاطر. واعتبر أن رفع التقارير سنوياً سيكون نتيجة مفيدة للتحول نحو استخدام المعايير المحاسبية الدولية، مشيراً إلى أنه سيتعين على الأمانة التعليق على الجوانب المتصلة بتكاليف ذلك. ورأى المراجع الخارجي أن تكاليف رفع التقارير سنوياً معقولة وأنها لن تزيد كثيرا على التكاليف التي يتحملها **البرنامج** حاليا، عندما تستقر النظم والإجراءات. وفي ظل زيادة التطبيق الآلي باستخدام شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات، سيكون من الأيسر أعداد التقارير. وقد يلزم إدخال تغييرات في النظام المالي **للبرنامج** وسوف يعلق على ذلك المستشار القانوني في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بخطر ضياع الأساس الذي تستند إليه إمكانية المقارنة مع الوكالات الأخرى بسبب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في **البرنامج**، أشار المراجع الخارجي إلى أن المرونة التي تتيحها المعايير الحالية في أساليب المعالجة المحاسبية في مختلف المنظمات أكبر مما تتيحه المعايير المحاسبية الدولية التي تعد أكثر صرامة.

44- أفاد نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة بأن الأمانة تتفق مع التوصية وتنوي أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة التي ستُعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2005، خطة عمل وجدول زمني لاعتماد المعايير الجديدة بقصد النظر فيهما.

45- ونظراً للحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة للاقتراح، أخذ المجلس علما بالتقرير المتعلق بمعايير إعداد التقارير المالية ولكنه أعلن أنه ليس في موقف يمكنه الآن من اتخاذ قرار من حيث المبدأ على أنه سيشجع تلك العملية بأن يطلب من الأمانة توضيح مختلف القضايا وتقديم تقرير إلى المجلس يشمل معلومات عن تكاليف وأثر تطبيق المعايير المالية.

تقارير التقييم

مذكرة معلومات عن تنفيذ توصيات خطة تقييم العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش (2005/EB.1/12)

46- أخذت الأمانة علماً بتعليق لأحد الأعضاء بشأن عرض البرنامج لآخر تطورات النهج المشترك للرصد والتقييم وذكرت أنها ستقدم ذلك في إحدى دورات المجلس المقبلة. وفيما يخص الصيغ المعدّلة لعمليات الطوارئ/العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وتعزيز قدرات الموظفين لتحسين نوعية البرامج، قدمت الأمانة إلى المجلس آخر المعلومات بشأن الأنشطة الجارية وذكرت أنها ستعرض على المجلس هذا العام تقريراً عن نتائج المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية البرامج، وخاصة تقديم الدعم المتعلق بالجوانب التقنية والقدرة البرنامجية على الصعيدين القطري والإقليمي.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية

ملخص تقرير تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أفغانستان 10233 (2005/EB.1/13)

47- قدم مدير التقييم التقرير الموجز الخاص بتقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أفغانستان، مشيراً إلى أنه رغم حالة الأمن فقد استمرت المساعدة إلى أفغانستان دون انقطاع كبير في التوزيع، وهو الأمر الذي يستحق الثناء للمكتب القطري. وشملت التوصية الرئيسية تحسين قاعدة بيانات المكتب القطري، بما في ذلك التحقق من بيانات الحساب والتخطيط مقابل بيانات التوزيع الفعلي على المستفيدين، والصلات بين التقدير والبرمجة والرصد من جانب وتحسن نوعية تدخلات الإنعاش من جانب آخر. وقد سلم المكتب القطري بهذه القضايا وتصدى لعلاجها.

48- شكر المجلس فريق التقييم في مجموعه لما قدمه من تقييم دقيق ومفيد، ولاحظ أن العمل الذي قام به **البرنامج** في أفغانستان يستحق الثناء نظراً للصعوبات التي واجهها. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة أن يحسن المكتب القطري الصلات بين تقدير هشاشة الأوضاع والبرمجة من جانب والاستهداف وبناء القدرات والرصد من جانب آخر، كما شددوا على ضرورة أن يضع المكتب القطري استراتيجية للانسحاب من العملية على نحو تتوافر له عوامل الاستدامة. ولاحظ المجلس أيضاً أن إدارة المكتب القطري استجابت لتوصيات خبراء التقييم؛ وأوضح المجلس أنه قد يوافق على عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش على سبيل متابعة هذه العملية في 2005. وشجع المجلس **البرنامج** على تحسين نظام الرصد على مستوى المنظمة وزيادة التشديد على استهداف المستفيدين وبناء القدرات. وينبغي وضع استراتيجية انسحاب لها مقومات البقاء في ضوء التوصيات المنبثقة عن هذا التقييم.

49- شكرت الأمانة المجلس على إسهامه القيّم وأكدت الحاجة إلى تحسين الرصد ودعم القدرات المحلية. وأكدت الحاجة إلى تحسين الرصد ودعم القدرات المحلية. وذكر المدير الإقليمي أن نتائج التقييم ستُراعى عن التخطيط للعملية المقبلة، التي سيتم تطويرها خلال 2005 بغية التنسيق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

50- أبلغ المدير الإقليمي المجلس بعد ذلك بأنشطة **البرنامج** الأخرى في الإقليم. فذكر أنه، بعد ثلاث عمليات طوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجري إعداد عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش بقصد اعتمادها في يونيو/ حزيران 2005. وأضاف أن مجال التركيز في العراق مازال هو التدخلات الطارئة، لكن عملية الطوارئ الحالية قليلة التمويل. وقد أفضى نقص الموارد اللازمة في أذربيجان إلى تعطيل توزيع إعانة الغوث، رغم المنحة الكبيرة التي قدمتها الحكومة. ومازال المكتب الإقليمي ملتزماً بتعزيز عملية تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لتحسين قاعدة المعارف للأنشطة المقبلة وخاصة في أرمينيا وجورجيا وأذربيجان؛ ويجري تنسيق المشروعات بما يتفق وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لذلك ستخفض مدة البرنامج القطري الحالي في اليمن بسنة واحدة من باب التنسيق مع الوكالات الأخرى، ومن الجاري إعداد برنامج قطري جديد لهذا الغرض. وكانت تعبئة الأموال في الإقليم، بما في ذلك ترتيبات مبادلة الديون، موفقة لكن مازالت الاحتياجات كبيرة.

حافظة مشروعات إقليم شرق ووسط أفريقيا – المسائل التشغيلية

- الزيادات في ميزانية الأنشطة الإنمائية - البرنامج القطري لإثيوبيا 10208.0 - النشاط 2 (2005/EB.1/14)

- العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس لإقرارها - أوغندا 10121.1 (2005/EB.1/15)

- العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 10362.0: ملحق تكميلي (2005/EB.1/16)

51- قدم مدير المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا عرضاً لعمليات **البرنامج** في هذا الإقليم والقيود التي تواجهها المكاتب القطرية، ومنها الصراعات والجفاف والفيضانات. وقال إنه، في 2004، قدم **البرنامج** 1.7 مليون طن من الأغذية مقابل الرقم المستهدف للإقليم وهو 2.1 مليون طن؛ وأوضح أن الرقم المستهدف لعام 2005 هو 2.3 مليون طن.

52- وذكر أن بعض أنشطة **البرنامج** تحصل على ما يكفي من الموارد، لكن قصور الموارد في بعض المجالات يؤثر بصورة كبيرة على التنفيذ. ويواجه المكتب تحديات في سبيل الوفاء باحتياجات المستفيدين، ومن ذلك قلة فرص الحصول على المياه النظيفة، وانعدام الاستقرار السياسي، وفيروس/ مرض الإيدز، والصراعات، وانعدام الأمن، ومشكلات النقل، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين الداخليين في العديد من البلدان؛ ومازالت خطة الطوارئ التي وضعت للإقليم في 2004 صالحة لهذا العام. وفي 2004 تمكن المكتب من شراء 000 444 طن من الأغذية محلياً، بما قيمته 95 مليون دولار.

53- وقدم المدير الإقليمي عرضاً موجزاً إلى المجلس بشأن الزيادة المطلوبة في ميزانية البرنامج القطري لإثيوبيا، ومذكرة المعلومات الخاصة بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إثيوبيا، ومواصلة العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أوغندا. وسلم المجلس باستمرار احتياجات المستفيدين في إثيوبيا، وخاصة تلاميذ المدارس، وبارتفاع تكاليف نقل السلع. ورأى أعضاء المجلس إمكانية لتخفيض تكاليف النقل عن طريق شراء السلع محلياً؛ واستفسر أحد الأعضاء من الأمانة عن إمكانية شراء المدارس للسلع التي تحتاج إليها بنفسها.

54- شدد المجلس على ضرورة إيلاء **البرنامج** عناية خاصة لعمليات الرصد والمراقبة التي تقوم بها الحكومة وغيرها من الشركاء في إثيوبيا مع التركيز على المساعدة التقنية. وذكر أنه ينبغي إجراء عمليات مسح وتقييم للسوق كلما أمكن. كذلك أوصى أعضاء المجلس بأن يقوم **البرنامج** بتحديد الأوضاع، بما في ذلك الروابط مع البرامج الأخرى، التي تجعل استراتيجية الانسحاب ممكنة بالتشاور مع البرامج الأخرى.

55- وردت الأمانة موضحة أنه قد تم تخفيض تكاليف النقل إلى حد بعيد في إثيوبيا. وسيجري قريباً استعراض داخلي يمكن على أساسه تحديد مناطق العجز الغذائي التي تحتاج إلى التحويلات النقدية في. وذكرت الأمانة أن الكثير من المدارس في إثيوبيا معزولة بدرجة لا تسمح لها بأن تشتري بنفسها الغذاء اللازم للوجبات المدرسية، لكنها رحبت بهذه الاستراتيجية كاستراتيجية انسحاب ممكنة في المستقبل.

56- التمست الأمانة أيضا موافقة المجلس على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أوغندا، مشيرة إلى أن الفقرتين 31 و 67 المتعلقتين ببرنامج التغذية المدرسية قد حذفتا. وأوضحت أن العملية ضرورية للاستمرار في إتاحة خدمات التعليم المدرسي لضحايا الصراع الجاري والمجموعات الضعيفة الأخرى.

57- أكد المجلس تأييده لهذه العملية وسلم بأهمية الالتحاق بالمدارس للأطفال المتضررين من الصراع. ولاحظ أعضاء المجلس أن مبادرة التغذية المدرسية ينبغي أن تؤكد في إطار العملية على تعزيز قدرة الحكومة، والتنسيق مع الجهات الأخرى الناشطة في العملية، ووضع استراتيجية للانسحاب لها مقومات الاستدامة. وأعرب العديد من الأعضاء كذلك عن تأييدهم لشراء السلع محلياً، واقترح أحد الأعضاء أن تركز أنشطة الغذاء مقابل الأصول على تنظيف المخيمات المهجورة.

58- رداً على استفسار من المجلس، أوضحت الأمانة أن حذف الفقرتين 31 و67 لن يؤثر على عدد المستفيدين أو على الميزانية، حيث أنهما وضعا لهذه العملية تحديداً. وأضافت الأمانة أنها ستؤيد شراء السلع محلياً وأن ذلك سيتوقف على مقدار النقدية المتاحة. وذكرت أنه سيتم التركيز بصفة رئيسية أيضاً على التنسيق وبناء القدرات، بقصد تسليم برنامج التغذية المدرسية للسلطات المحلية عند اكتمال بناء القدرات اللازمة.

حافظة مشروعات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – المسائل التشغيلية

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المعروضة على المجلس لإقرارها - كولومبيا 10366.0 (2005/EB.1/17)

59- شدد المدير الإقليمي على أن أولويات المكتب الإقليمي تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات الاستراتيجية **للبرنامج**، وأنه، فيما يتعلق بالبرامج القائمة على الأغذية، يرمي إلى أن (1) يكون شريكاً للحكومات في الإقليم، (2) أن يزيد الالتزامات الحكومية، (3) أن يزيد مشاركة القطاع الخاص.

60- وقال إن المكتب يسعى إلى إنشاء نظام إقليمي لإدارة التدخلات القائمة على الأغذية، وهو نظام يساند في إطاره الحكومات في تشاطر الأنشطة ونماذج التدخلات. كما يرغب المكتب في وضع أطلس للأمن الغذائي في الإقليم لتعزيز الاستهداف والتعاون مع الوكالات الأخرى في إعداد دراسة عن تكلفة الجوع وسوء التغذية. كذلك يعمل المكتب على تقوية آليات الاستعداد للطوارئ والتصدي لها تمكيناً للتدخل السريع. ومن أهداف المكتب الأخرى زيادة مشاركة القطاع الخاص على نحو يتفق مع المقتضيات القانونية الوطنية، ووضع آلية للتعاون التقني وتقوية الأطعمة بالمغذيات الدقيقة في أمريكا الوسطى والأنديز. كذلك يعتزم المكتب الشروع في برنامج لمكافحة فيروس/ مرض الإيدز تحسباً لأي تفاقم في الأوضاع.

61- أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10366.0 في كولومبيا، التي تستند إلى تقدير للاحتياجات اشترك في إجرائه **البرنامج** ولجنة الصليب الأحمر الدولية، قد أعدت على سبيل التصدي للديناميات المتغيرة لتشرد السكان بقصد توسيع نطاق المساعدة لتصل إلى المشردين الداخليين الجدد، بمن فيهم من لا يحصلون على الدعم الغذائي. والهدف في هايتي هو توحيد العمليات الجارية لمساعدة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات. وجاري تنفيذ عملية طوارئ في غيانا لإشباع الاحتياجات الناجمة عن الفيضانات الأخيرة. وتقدم حكومة إكوادور الدعم اللوجيستي للعمليات، كما أعلنت بلدان أخرى عن رغبتها في تقديم المساعدة اللوجيستية.

62- أثنى المجلس على هدف المكتب الإقليمي في أن يكون شريكاً للحكومات في الإقليم. ورأى بعض الأعضاء أن العملية الممتدة في كولومبيا يمكن أن تزيد من الدقة في توجيه المعونة بحيث تصل إلى أشد السكان فقراً، ولاحظ أن القيد الرئيسي يرد على فرص الحصول على الأغذية وليس على إمكانية عرضها؛ فالكثير من المشردين في الداخل لا يحصلون على الطعام بصفة منتظمة. وأوصى بعض الأعضاء بالتركيز على تطوير الخدمات الاجتماعية للسكان الضعفاء. وأحاط المجلس بأن حكومة كولومبيا ترزح تحت عبء ثقيل من الدين الخارجي وأعربوا عن التأييد الشديد للعملية.

63- تساءل أحد الأعضاء عن مدى إمكانية ربط برامج المعونة الغذائية بالبرامج الحكومية وحث على توخي الحرص إزاء احتمال أن تسفر أنشطة العملية عن تأثير سلبي على آليات تكيّف السكان. واقترح البعض ضرورة استخدام شبكة التضامن الاجتماعي حيثما اقتضى الأمر ذلك وإمكانية إتاحة مستودعات **البرنامج** للموردين المحليين. وأضيف أنه يجب إشراك الحكومات المحلية في الأنشطة حيثما أمكن ذلك، وينبغي استخدام أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريس لتعزيز التضامن. ولاحظ العديد من الأعضاء أن أحد المقتضيات الأساسية في هذه الأزمة "المنسية" والتي تعاني من قصور التمويل هو الحد من أسباب الصراع، التي تمثل منبع جميع المشكلات. وطلب المجلس بأن يتاح له تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية.

64- أعرب المدير الإقليمي عن إمتنان مكتب أمريكا اللاتينية لدعم المجلس له. وسلم بالحاجة إلى بناء القدرات الوطنية، خاصة من أجل الحد من استبعاد السكان الأصليين من التطور الاجتماعي. وأضاف أنه مدرك لخطر التأثير على آليات التكيف ومن ثم فقد حددت الحصص الغذائية بكميات متواضعة. وأوضح أنه أحاط بالحاجة إلى إدراج مؤشرات للآثار المتوسطة الأجل في الإطار المنطقي. وذكر أن النظام الحالي للتخزين يعتبر أفضل النظم في هذا المجال نظراً للحالة الأمنية. ومن الجاري ترجمة الدراسة التي وضعتها لجنة الصليب الأحمر الدولية وستتاح للمجلس في أقرب فرصة ممكنة. وأردف أن أنشطة **البرنامج** تستند إلى المجتمعات المحلية قدر الإمكان؛ وسلم بأهمية مشكلات المجتمعات المحاصرة لكن مع توضيح أن سلامة الموظفين لها أهمية قصوى. وذكر أن معظم الأغذية اللازمة لأنشطة **البرنامج** يتم شراؤها محلياً ويستثنى من ذلك العدس الذي يتم استيراده بوصفه غذاءً رخيصاً وسهل الطهو ومن ثم يؤدي إلى الاقتصاد في الوقود.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

65- استهل المدير الإقليمي حديثه بإعلان خبر إيجابي هو أنه، ما لم تحدث تطورات في الشهرين الحرجين المقبلين، فإن أرصدة الحبوب في الجنوب الأفريقي في 2005 يمكن أن تكون في أفضل مستوى لها منذ التسعينات. ومقابل ذلك توجد احتياجات كبيرة في الإقليم على المستوى الأسري: فحالة الأمن الغذائي مهددة بالنسبة لنحو 2.5 مليون من الفقراء المزمنين؛ وفي زمبابوي وحدها يبلغ عدد من يحتاجون إلى المساعدة 1.4 مليون نسمة. ونظراً للصعوبة في توفير الموارد لأنشطة المعونة الغذائية في زمبابوي، فإن الكثير من المستفيدين يكتفون بوجبة واحدة في اليوم حتى يبقى الغذاء لديهم لمدة

أطول. وقد واجه **البرنامج** صعوبات أيضاً في الوفاء باحتياجات اللاجئين، خاصة في زامبيا، وهي أحد البلدان الخمسة في العالم التي يتسلم فيها من مفوضية شؤون اللاجئين المسؤولية عن توزيع الأغذية.

66- وأضاف أن **البرنامج** عضو في فريق المديرين الإقليميين للأمم المتحدة في الجنوب الأفريقي الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يعمل على مكافحة "التهديد الثلاثي" لانعدام الأمن الغذائي وضعف القدرة على التسيير والإدارة وفيروس/ مرض الإيدز. وقال إن النتائج الثلاثة التي يعتزم فريق المديرين الإقليميين تحقيقها لمواجهة هذا التهديد تحرز تقدماً ملموساً في البرمجة المشتركة، محققة المزيد من الدعم الأكثر تنسيقاً بين الوكالات للتقدير القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، ومساعدة في دعم زيادة تعبئة الموارد على الصعيد القطري.

67- وذكر أن الموارد المطلوبة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في 2005 تبلغ 167 مليون دولار؛ وأنه مما يؤسف له أن المساهمات المتسلمة حتى تاريخه تفي بما لا يزيد على 22 في المائة من هذه الاحتياجات. **والبرنامج** لا يعنى في الوقت الراهن بالاحتياجات الأساسية لنحو 2.5 مليون من الفقراء المزمنين، ولكن أيضاً بالاحتياجات الأساسية لنحو 1.8 مليون نسمة إضافية من السكان المتأثرين بالجفاف في ليسوتو، وجنوب مالاوي وسوازيلند وإذا كان من المطلوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن العمل بالوتائر العادية لن يكفي. وهناك حاجة إلى الحصول على الدعم من المجلس حتى يمكن المُضي قُدماً.

68- شكر المجلس الأمانة على هذا التقديم، ملاحظاً الحاجة إلى المزيد من الموارد من أجل العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وعلق أحد الأعضاء قائلا إن حالة الجوع والفقر في المنطقة لا ترجع جذورها إلى الصراع ولكن إلى الجفاف، وفيروس/ مرض الإيدز، ونقص الري. وقد أدى مدى انتشار وباء الإيدز إلى تخفيض متوسط العمر المرتقب وأسفر عن جيل من الأيتام الذين لا يحصل عدد كبير منهم على المساعدة اللازمة. ومع الاعتراف بالدور المهم الذي قام به **البرنامج** عن طريق تقديم المعونة الغذائية ذات الأهمية الحاسمة في مكافحة الإيدز، فقد أعرب المجلس عن إدراكه لأن ذلك لا يعالج أسباب الوباء. وكما أوضحت حالة البرازيل فإن المرض لا يمكن السيطرة عليه إلا عن طريق الجهود المنسقة على الصعيد العالمي. وسلط المجلس الضوء أيضاً على أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في الجنوب الأفريقي تعتبر مثالاً ممتازاً للتعاون الفعّال بين الوكالات؛ وقد كان **للبرنامج** تأثير كبير في التمكين من ذلك.

69- شكرت الأمانة المجلس على عبارات التأييد وأكدت أنها ستضاعف جهودها لتحسين الأوضاع في الإقليم.

حافظة مشروعات إقليم آسيا

استجابة برنامج الأغذية العالمي لكارثة التسونامي (2005/EB.1/18)

70- قدمت الأمانة إلى المجلس آخر المعلومات عن استجابة **البرنامج** في البلدان التي ضربتها موجة التسونامي في ديسمبر/كانون الأول 2004. ففي اليوم التالي للكارثة أقر **البرنامج** أربع عمليات طوارئ للاضطلاع بأنشطة للاستجابة العاجلة، في سري لانكا وإندونيسيا والمالديف وتايلند. وفي المرحلة الأولى نفّذ **البرنامج** عمليات تقدير للاحتياجات الأساسية للطوارئ وشرع في الرصد المنتظم للحالة. وهو يعمل مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، لاسيما مركز الأمم المتحدة المشترك للإمدادات ومع المنظمات غير الحكومية، والحكومات والشركاء المحليين. وقد قدم الشركاء من القطاع الخاص الدعم بأشكال شتى. وشملت التحديات نقل المعدات إلى المنطقة، وتوصيل المساعدة إلى السكان المحتاجين إليها، وضمان الأمن. وستساند الأنشطة في المرحلة المقبلة، أي من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2005، الانتقال إلى إصلاح الأوضاع والإنعاش. وسيحتاج الأمر إلى الاضطلاع بعمليات تقدير على سبيل المتابعة لتحديد مدى استمرار الحاجة إلى معونة الإغاثة وأنسب شكل من أشكال الدعم اللازم.

71- نظراً لتدفق التبرعات المقدمة لصالح السكان المتضررين بكارثة التسونامي، يوجد لدى **البرنامج** فائض من الأموال لعملية الطوارئ الإقليمية ومن ثم فهو ينظر في تمديدها حتى نهاية 2005، بالتشاور مع الجهات المانحة.

72- أبلغت الأمانة المجلس أيضاً بأنشطة **البرنامج** في بلدان الإقليم الأخرى، مسلطة الأضواء على الوضع الراهن للطوارئ في نيبال، ومستويات سوء التغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحالة فيروس/مرض الإيدز في الهند. وأكدت للمجلس الالتزام القوي بمساندة الإقليم، لكن ليس على حساب الموارد المخصصة لمناطق الأزمات الأخرى في العالم.

73- شكر المجلس الأمانة على هذا العرض الذي قدم صورة لعملية ذات مستوى فني رفيع. فقد كانت استجابة **البرنامج** للكارثة سريعة وفعّالة، كما استمر الموظفون في وضع الخطط الاستراتيجية للمستقبل مع الوفاء في الوقت نفسه بالاحتياجات العاجلة. وهذا النوع من الإجراءات هو، تحديداً، النوع الذي كان المجلس يدعو إليه.

74- وأكدت الأمانة للمجلس في معرض الرد على أوجه للقلق بشأن تمديد عملية الطوارئ الإقليمية، أن **البرنامج** سينفذ أنشطة للإنعاش في إطار هذه العمليات، وأن إطار العملية الإقليمية لن يكون بمثابة قيد. كما اعترضت الأمانة على فكرة أن

المعونة الغذائية تشوه الأسواق. وأعربت عن تقديرها لتوصية المجلس لشراء الأغذية محلياً، لكنها أشارت إلى أن ثلثي المشتريات الغذائية **للبرنامج** تتم في بلدان العالم الثالث. وفيما يخص خطورة أن تؤدي المعونة الغذائية إلى التبعية، شددت الأمانة على أن **البرنامج** يعي هذا الخطر تماماً؛ فهو يعمل في سبعة من البلدان المتضررة من كارثة التسونامي لكنه خطط لتنفيذ عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش في اثنين فقط من البلدان التي لحقها أكبر الخراب من جرائها، وهما إندونيسيا وسري لانكا. **والبرنامج** يعتزم أن يخفض تدريجيا التوزيع العام في هذه البلدان مع مساندة خيار الغذاء مقابل العمل وربما الغذاء مقابل النقدية. ولديه خبراء فنيون في الإقليم يستخدمون شتى أدوات التحليل لتحديد أفضل نوع من المعونة في كل حالة؛ وهم يعملون بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، ولكن، وبصفة رئيسية، مع الحكومات التي يظل القرار النهائي بيدها.

75- ورداً على تعليق بشأن أهمية تحديد الدروس المستفادة، أكدت الأمانة للمجلس أنها ستفعل ذلك، لكنها ملتزمة أيضاً بتطبيق الدروس المستفادة من الأزمات الأخرى. وسيتخذ **البرنامج** أيضاً التدابير اللازمة لإدارة المخاطر. واتفقت الأمانة مع المجلس على أن تخفيف وطأة الكوارث والاستعداد للطوارئ أمران أساسيان. وذكرت أن منظمات أخرى ستُنشىء الآن أنظمة للإنذار المبكر بموجات التسونامي؛ وينوي **البرنامج** العمل مع الحكومات في مجال التصدي للطوارئ. كذلك يتعاون **البرنامج** مع الوكالتين الأخريين في روما، لاسيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وسترسل كل من هاتين الوكالتين موظفاً لها إلى مكتب **البرنامج** في جاكارتا للدخول في تعاون ممكن بشأن مخططات العمل مقابل النقدية وغير ذلك من المشروعات.

76- أبلغت الأمانة المجلس بأن تمديد عملية الطوارئ الإقليمية سترتهن بالقرار النهائي الذي يتخذه المدير التنفيذي وأن المدير سيشاور المجلس بشأن أي تمديد كما سيشاور الجهات المانحة بخصوص أية إعادة توجيه للموارد قد يقتضيهما الأمر.

حافظة مشروعات إقليم غرب أفريقيا

77- قدم المدير الإقليمي لغرب أفريقيا عرضاً مختصراً للمجلس عن القضايا التي تؤثر على عمليات **البرنامج** في الإقليم، وهو من أفقر الأقاليم في العالم، حيث يكسب واحد من كل اثنين من أبنائه أقل من دولار واحد في اليوم. وقد أكدت بعثة تقدير أن أزمة الجراد الصحراوي ليست بالقسوة المتوقعة، ولكن الجفاف يضاعف الأزمة في بعض أجزاء الإقليم.

78- ويجري تنفيذ العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في غرب أفريقيا الساحلية، التي أقرها المجلس في أكتوبر/ تشرين الأول 2004، في جو من تحقيق الاستقرار السياسي وتسريح القوات، لكن قصور التمويل من شأنه أن يعوق التقدم. وفي كوت ديفوار، مازال استمرار المأزق السياسي يعقد حالة الأمن الغذائي. وفي تشاد يقدم **البرنامج** المساعدة لما مجموعه 200 000 لاجىء، ويجري تعزيز أنشطة تحليل هشاشة الوضاع ورسم خرائطها. والرصد هناك واختتمت مؤخراً أعمال بعثة تقدير مشتركة؛ وسوف يوسع نطاق تقديم المساعدة الغذائية بحيث يشمل السكان الذين يؤون اللاجئين. كما يكثف **البرنامج** تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة المضيفة.

79- فيما يخص برنامج التغذية المدرسية الموسع في غرب أفريقيا، يعمل **البرنامج** بالشراكة مع جميع الأطراف المعنية. وقد زاد معدل الالتحاق الصافي بالمدارس ومن الجاري رأب الفجوة الجنسانية. وهناك تعاون طيّب مع المنظمات دون الإقليمية كما أن عراه وثيقة. وخلال 2004 اشترى **البرنامج** ما قيمته 20 مليون دولار من الأغذية في الإقليم.

80- وذكر المدير الإقليمي، رداً على استفسار من المجلس، أن شحنة بالغة الأهمية من السلع الموجهة للاجئين السودانيين في تشاد قد تسلمت ومن الجاري توزيعها حالياً. وشكرت الأمانة المجلس على تأييده لهذا الإقليم.

مسائل التنظيم والإدارة

ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم (2005/EB.1/21)

81- أشارت الأمانة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تقبل التوصية الخاصة بالتمويل المركزي لسلامة الموظفين وأمنهم، وإنما قررت أن تظل كل وكالة من الوكالات مسؤولة عن تمويل هذه الاحتياجات على أساس اقتسام التكاليف. وطلبت الأمانة أن يقر المجلس تمويل سلامة الموظفين خلال الفترة المالية الحالية من اعتمادات الحساب العام.

82- كرر المجلس الإعراب عن انشغاله بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وضرورة إيجاد حل دائم لهذه القضية؛ وأشار الأعضاء إلى أن تكاليف الأمن ستحول الآن من الأموال المخصصة للمستفيدين. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أن البلدان المانحة لم تشترك في تمويل الحساب العام بالتساوي، وأنه قد يكون من الأفضل بالتالي تمويل السلامة والأمن من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأوصى المجلس كذلك بأن يعزز **البرنامج** تنسيقه مع النظام المشترك بين الوكالات ومنسق الأمم

المتحدة لشؤون الأمن وأن يوضح العلاقة بين المبلغ المخصص لإصلاح الأمم المتحدة وهو 800 000 دولار وبين البند المعروض على المجلس. كما اقترح أحد الأعضاء تعديل مشروع القرار المتعلق بقرار الأمم المتحدة 59.276.

83- كررت الأمانة من جانبها ما أعرب عنه المجلس من انشغال بشأن القرار الأخير للجمعية العامة. وأوضحت أن ميزانية دعم البرامج والإدارة لا تكفي في الوقت الحالي لتوفير التمويل اللازم. وشددت الأمانة على أن الحالة الجارية فريدة ومن غير المرجح أن تتكرر في الفترات المالية المقبلة. وذكرت الأمانة، رداً على استفسار من المجلس، أن المبلغ المخصص لإصلاح الأمم المتحدة تقصد به المباني المشتركة، بما في ذلك عمليات تقدير وجود تهديد للأمن، وهي قضية يهتم بها الأمين العام.

84- كرر المجلس الإعراب عن انشغاله فيما يخص آلية التمويل المذكورة، ونظراً لندرة الخيارات المتاحة، فقد أقر تمويل سلامة الموظفين وأمنهم في الفترة المالية الحالية من الحساب العام على أساس أن يكون ذلك لمرة واحدة فحسب، دونما مساس بحرية اتخاذ القرارات في هذا الشأن مستقبلاً.

مسائل أخرى

تقرير شفهي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي (2005/EB.1/23)

85- قدم الرئيس للمجلس عرضاً مختصراً للاجتماع المشترك الأخير للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، **والبرنامج** في نيويورك، الذي عقد بعد إجراء مشاورات غير رسمية في روما ساعدت على تقديم صورة رفيعة **للبرنامج** في الدورة. وقال إن من المعتزم تكرار هذه المشاورات قبل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في السنة المقبلة.

86- أوضح الرئيس أن المواضيع التي نوقشت في الدورة شملت فيروس/ مرض الإيدز، والمسائل الجنسانية، والتبسيط والتنسيق، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وإن هذه المواضيع ستكون ذات صلة بالمواضيع التي تبحث في الاجتماع المشترك المقبل. وأضاف أن عناية خاصة قد أوليت، في نطاق هذه المجالات الواسعة، لما يلي: (1) تمويل وتنسيق برامج مكافحة فيروس/ مرض الإيدز، التي سيكون بناء قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لها؛ (2) قضية العنف داخل الأسرة؛ (3) تعميم الاهتمام بالقضايا الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة وجمع بيانات إحصائية أفضل بشأن هذه القضايا؛ (4) تعميم عمليات التقدير القطري المشترك داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في حالات ما بعد الصراعات وما بعد الكوارث.

87- شكرت الأمانة المجلس ورحبت بعدد من كبار الموظفين الجدد في **البرنامج** إضافة إلى الموظفين الذين تم ترفيعهم وأولئك الذين عادوا إلى **البرنامج**. كما تم الترحيب بالأعضاء الجدد في المجلس والإعراب عن التقدير لما قام به من انتهت عضويتهم به. وأعرب أعضاء المجلس عن أطيب تمنياتهم للموظفين الجدد والمعاد تعيينهم.